دفاتر السياسة والقانون الـمجلد: 13 / العدد: 01 (2021) ص ص: 447 -457

دور السياسات اللغوية في تثبيت الاستقرار والأمن المجتمعي في الجزائر

The role of linguistic policies in stabilizing social stability and security in Algeria

عبد الرؤوف جعمات * **صالح سعود**

مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

djamateraouf@gmail.com salah_0062hotmail.fr

تاريخ الإرسال: اليوم / الشهر / السنة * تاريخ المراجعة: اليوم / الشهر / السنة * تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص: يتناول هذا الموضوع بالتحليل والدراسة دور السياسة اللغوية في تثبيت الاستقرار والأمن المجتمعي في الجزائر. وذلك انطلاقاً من دراسة المنظومة المفاهمية الشاملة للسياسات اللغوية وعلاقتها بالأمن المجتمعي، والمحور الثاني يتناول واقع السياسات اللغوية التي تُطبقها الجزائر والتي تُحافظ بها على الذاتية الثقافية والفائدة الاقتصادية والرضا المجتمعي بتجنب السياسات الإقصائية التي من شأنها أن تهدد بقاء واستقرار الدولة، أما المحور الأخير يُقيم دور السياسة اللغوية التي تعتمد عليها الجزائر في تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي، وذلك باعتبارها حركة واعية رامية إلى تحديد الاختيارات اللغوية وانتقائها وإقرارها والتحكم في مسار الوضع اللغوي وضبط إيقاعه وفق رؤية الدولة ومقتضياتها الأمنية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن اللغوي، الأمن المجتمعي ، السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي

Abstract: *This topic analyzes the role of language policy in stabilizing societal and security in Algeria.that is based on studying the comprehensive conceptual system of language policies and its relationship to community security. The second axis deals with the reality of the linguistic policies applied by Algeria, by which it preserves cultural subjectivity, economic interest and societal satisfaction by avoiding exclusionary policies that would threaten the survival and stability of the state, The last axis assesses the role of the linguistic policy on which Algeria relies in achieving societal stability and security, This is because it is a conscious movement aimed at identifying, selecting and approving linguistic options, controlling the course of the linguistic situation and controlling its rhythm according to the state's vision and security requirements.*

Keywords: *Linguistic Security,Community security, Linguistic policy, Linguistic planning,*

مقدمة:

* **المؤلف المرسل جعمات عبد الرؤوف/ سعود صالح**

أفرزت الترتيبات الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة دلالات عميقة توحي بالتحول عن مسار الأمن الدولاتي والتمركز حول الأمن المجتمعي الذي يُعنى بتوفير تنظيم اجتماعي يشعر في إطاره أفراد الجماعة المختلفة بالانتماء وبالخصوصية، وتعتبر اللغة مكون رئيسي يُترجم هذا الانتماء.

كما أنّ أكثر ما يهدد الاستقرار الداخلي للدول هو عدم الانسجام اللغوي الذي يخلق التنافس بين المكونات الهُوياتية للمجتمع ويخلق مأزق أمني متعدد الأبعاد. ما يتطلب تدخل سياسي واعي لتحديد الاختيارات اللغوية وتنظيم المشهد اللغوي من الناحية الرسمية المُعلنة.

تعتبر عملية تحديد ورسم السياسات اللغوية، مرحلة أساسية ومهمة في مراحل بناء الدول والحكومات وهي عملية بديهية في تاريخ سياسات الدول وعملية جارية في كل مكان وزمان تصاحب كل مرة التحولات السياسية والاجتماعية، حيث أن البناء اللغوي للمجتمع ما هو إلا صورة عاكسة لبنائه السياسي والاجتماعي.

من خلال ما سبق ذكره تعتبر السياسة اللغوية أمرا ضروريا لأى دولة، نظرا أنها الاداة والوسيلة التي تحفظ لها هويتها الثقافية والحضارية، ولغتها الوطنية ، وحماية أمنها اللغوي والثقافي والسياسي، حيث يشكل الأمن اللغوي والأمن الثقافي بمفهومه الشاسع جزء أساسيا من الآمن القومي للدول (وعلى، 2018).

بالإضافة إلى أهمية السياسة اللغوية في عملية التنمية الشاملة ودورها الأساسي في التنمية وهذا ما يتطلب من الدول والمجتمعات صياغة سياسيات لغوية وطنية، واضحة وصريحة تراعي الحفاض على التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحدد الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع. وهو بذلك نشاط رسمي تضطلع به الدولة بهدف حماية أمنها الثقافي والسياسي وحماية اللغة الوطنية وتأهيلها وتنميتها وتطويرها.

كما تحيل السياسات اللغوية إلى نشاطات يمارسها الساسة تجاه اللغة وصياغتها في شكل قرارات ومواد دستورية وتشريعية، ومن تم فأن السياسة اللغوية تبدو تعبير عن متماثلات الحس المشترك لموقع اللغة ، وضابط الولوج إلى مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي،بحيث إن اللغة أداة لامتلاك السلطة ووسيلة لهيكلة المجتمع، وما يرتبط بذلك من سلطات رمزية وطبقية (كوبر، 2006).

لقد واجهت الجزائر رهانات وتحديات كبيرة مرتبطة بالبناء الوطني للدولة الجزائرية ولعل أبرز المسائل التي لازالت تثير الجدل الفكري والسياسي منذ الاستقلال القضايا اللغوية حيث وجدت الدولة نفسها مطالبة بعد مرحلة الاستقلال باستعادة سيادتها والمتمثلة في ثقافتها ولغتها (داود، 2018)

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي: **ماهو الدور الذي تلعبه السياسات اللغوية في تثبيت الأمن المجتمعي في الجزائر؟**

وعلى هذا الأساس فالدراسة تحاول دراسة هذه التغيرات التي يمكن ان نلمسها في توجهات السياسة اللغوية الجزائرية.

قبل ذلك وجب في البداية إلى التطرق و تحدد المفاهيم و المصـــطلحات الرئيســـية التي تعتمد عليها الدراســـة وتقديم عدد من التعريفات التي تستخدمها:

1) **السياسة اللغوية**: إن مصطلح السياسة اللغوية مركب وصفي بسيط ، تعرف السياسة اللغوية بأنها: "مجموعة الخيارات الواعية القائمة بين اللغة والواقع الاجتماعي، تهدف إلى إحداث تغير محدد في الحياة اللغوية، بموجب قرارات سياسية تتطلب عملية تخطيطية بطريقة علمية ووسائل موضوعية من أجل تغيير الواقع اللغوي في المجتمع (حسني ه.، 2017). في هذا السياق يعرفها جون لويس كالفي "Louis Jean –Calvet" بقوله: " نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة في الوطن. (كالفي، علم الاجتماع اللغوي، 2006)

2) **التخطيط اللغوي** : إن مفهوم التخطيط اللغوي " هو مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تنفيذ هدف معين" ، وهذا يعني أن مفهوم الخطة يحدده عنصران أولهما هدف اوغاية نريد الوصول اليها وثانيهما وضع تدابير محددة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف في فترة زمنية محددة (بناني، 2015). يعرفه " على القاسي: " بأنه نشاط رسمي تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تنصب على ترتب المشهد اللغوي في البلاد" ويمثل التخطيط هنا الجهود المتكاملة التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات للتأثير في الاستعمال اللغوي والتصور اللغوي، وهدفه وضع مشروع خطة للتحكم في الفضاء اللغوي في البلاد وتهيئته في صورة تضمن المصالح العليا للأمة (القاسي، 2009). من خلال ما سبق يتضح إن جوهرة عناية التخطيط اللغوي هو وضع سياسة تقوم على ترقية اللغة الوطنية وإنصاف اللغة القومية وتعزيز مكانتها وأحيائها وترقيتها ، كما يهتم بالقضايا اللغوية منها التحديات التي تواجهها اللغة الأم أمام هيمنة اللغة الأجنبية، والازدواجية اللغوية، والتعدد اللغوي.

3) **الأمن اللغوي:** الأمن اللغوي هو " استقرار اللغة على نحوٍ صحيح سليم بعيدا عن كل ما يهددها، ويعبث بها ويُهبط من مستواها، ويكون ذلك باتباع وسائل وقائية جادة تضمن لها حياتها وبقائها ونقائها " ، وقد اتسعت دائرة محور الأمن في الحفاض على الحياة إلى الحفاض على القيم التي تشكل تضامن جماعة ما واستقرارها، فاللغة هي احدى الضوابط الرئيسية التي تضمن تماسك الجماعة والفرد وتمنحها ذاتا واحدة يعبر عنها بالأنا مقابل الـ نحن، أي الأخر المختلف الذي يتمايز عنا في شأن نعتقد أنه مقدس، يؤيد هذا ما ذهب اليه الدكتور تمام حسان حول وضيفة اللغة في العصر الحديث وأهميتها في المجتمع فذكر أن اللغة أصبحت هوية الأمة التي تتكلم بها وحضارتها فضلا عن كونها رابطة إنسانية تربط أجزائها وتشعرهم بانتمائهم، ولذلك كانت اللغة باستمرار رهانا من رهانات الصراع بين الجماعات. **(مهديد، 2019).**

المحور الأول: السياسة اللغوية كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي وتثبيت الاستقرار:

إن تعقب مسار التحول الذي شهده مفهوم الأمن في أدبيات العلاقات الدولية يُبين تغير الأولويات لدى صناع القرار ، بحيث انعكس ذلك في تحول بعض أنماط صناعة السياسة العامة الوطنية والدولية، من خلال التحول عن التركيز عن الأمن الدولاتي لصالح الأمن المجتمعي، ودور خطاب الأمن في ذلك. (زقاق، 2011)

إن الأمن المجتمعي متعلق أساساً بالمخاوف إزاء التهديدات التي قد تتعرض لها الهوية المجتمعية، في هذا السياق حدد "باري بوزان" إثنين من التهديدات الرئيسة للأمن المجتمعي ، الأولى تهدد الأمن المجتمعي عن طريق إحداثها تغيير مباشر في التكوين الإثني والثقافي والديني واللغوي للسكان.

أما الثانية، فهي الهجرة الصدام بين الهويات الحضارية المتنافسة ، وفق هذا القول فهو يشير أساساً إلى الحاجة إلى الدفاع عن المجتمع وحمايته من تأثير الثقافات التنافسية المغرية(andrea, 2005) .

يعتبر الاختلاف اللغوي من أهم المتغيرات التي قد تُشكل خطر على الأمن المجتمعي، وهذا يحدث عندما تشعر المجتمعات كـ "نحن" أن لغتهم باعتبارها أهم عنصر يصف هويتهم في خطر، من خلال الممارسات الإقصائية التي تُمارسُ الدولة أو الحكومة ضد لغة وثقافة، وجماعة أوأقلية.

تعتبر السياسات اللغوية الوطنية فرع من علم السياسة العام وتتفرع السياسة العامة إلى عدة سياسات أبرزها: السياسة اللغوية والسياسة، الاقتصادية، والسياسة ثقافية"، على الرغم من هذا التعدد إلاَّ أنّها تتفق في مسألة تقاطع أنماط السياسات، وأنّ كل سياسة منها هي جزء لا غنى عنه في السياسات الأخرى. أي أنّ السياسة اللغوية لا تستقيم دون أن تتجزأها رؤية للسياسة الاقتصادية والثقافية الممارسة في البلاد. والعكس صحيح.

وبذاك يمثل رسم السيسات الغوية الوطنية سياسة مهمة من أجل خدمة المصالح القومية والحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة وإيجاد حلول وعلاج المشاكل اللغوية الاجتماعية، فالسياسة اللغوية هي نشاطات رسمية يمارسها الساسة تُجاه اللغة وصياغتها في شكل قرارات ومواد دستورية وتشريعة، في هذا السياق يُعرفه إ. ديفيد E.David بأنه " ذلك السلوك وتلك المجموعة من التفاعلات التي تُصاغ من خلالها القرارات الرسمية الملزمة، ويتم تنفيذها لصالح المجتمع" (كالفي، 2008)،

أما المفهوم السوسيولوجي للسياسة اللغوية: قدمها "جيمس" على أنّها آلية لموضعة اللغة في البنية الإجتماعية على نحو يجعلها-اللغة- تحدد أوجه السلطة السياسية والثروات الإقتصادية، أين تعتبر السياسة اللغوية بواسطتها تضع المجموعات أسس الهيمنة في استعمال اللغة" **(حسني، 2015)**

تهتم السياسة اللغوية بلغات محيطها ووظائفها ومستوياته، وعدد متكليمها وهوياتهم، والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المعني. وبناءا على ذلك فإن نظرية السياسة اللغوية تشتق مادتها الأساسية من تفاصيل التفاعلات بين المحاور الأربعة الآتية:

1) المجتمع كونه نسيجاً من الهويات الجماعية.

2) اللغة أو اللغات التي يتواصل بها أفراد المجتمع.

3) الدولة (بالمعنى المجال الجغرافي)

4) السلطة من حيث كونها مؤسسة قادرة على صناعة القرار وتنفيذه.

مخطط (01)يُمثل التفاعل بين المتغيرات السابقة الذكر:

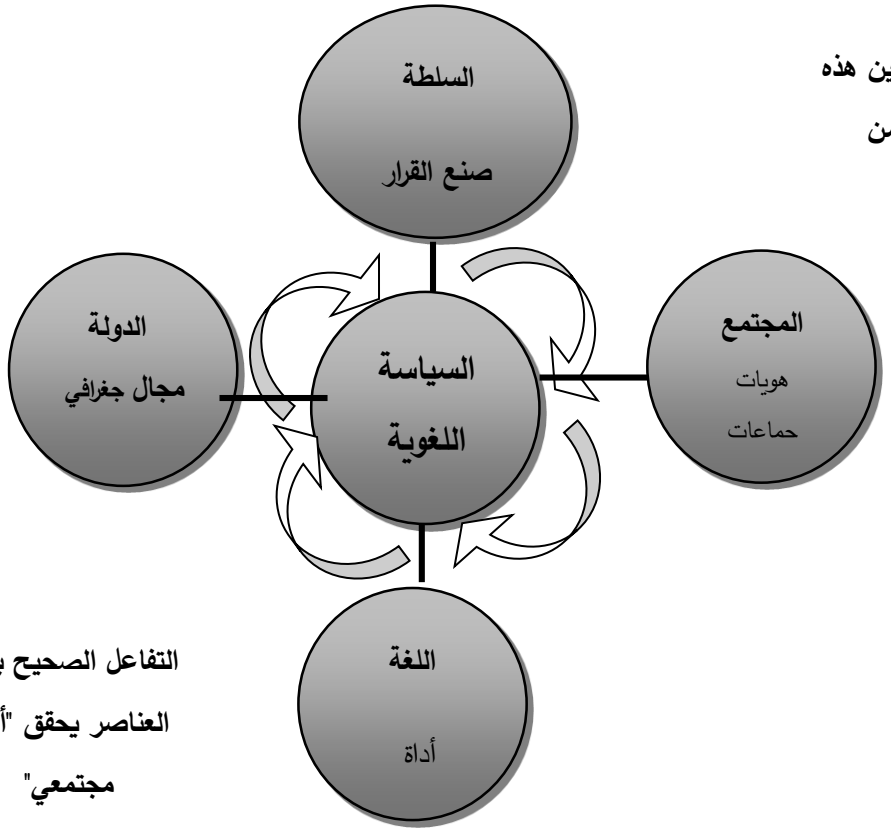

التفاعل الصحيح بين هذه العناصر يحقق "أمن مجتمعي"

التفاعل الصحيح بين هذه العناصر يحقق "أمن مجتمعي"

إنّ السياسة اللغوية تستهدف تنظيم الحيثيات الاجتماعية ووظائفها، واستشراف مستقبلها بتطوير وحفظ سماتها- بترسيهما وإقرارها في الدساتير والنصوص التشريعية، ولا سيما إن كانت لغة قومية أو ترابية، مرتبطة بهوية جماعة معينة في منطقة معينة، لذا فإنّ الدولية وما تحمله على أرضها من تاريخ وجماعات وهويات وثقافات هي المرجع الذي يتحكم في اتخاذ القرار السياسي ورسم السياسات اللغوية.

ولأجل ذلك فإنّ الساسة الذين يصنعون القرارات السياسية المتعلقة بالشأن اللغوي لا يستقيم عملهم في هذا الخصوص إلا بالاحتكام إلى مكونات هذا المرجع وحيثياته بجميع تفصيلاته وتعقيداتها، بدءاً بتحديد "النسق اللغوي" المُستهدف بالقرار السياسي حاضره ومستقبله وسياقه التاريخي والاجتماعي، والحجم المتوقع لتفاعل

المجتمع مع نتائج القرار السياسي ومخرجاته، وانتهاءاً بتوفير الإمكانيات والشروط الموضوعية لنجاح تطبيق القرار السياسي بما يحقق الأمن المجتمعي.

إن صناعة القرار السياسي المتعلق بالشأن اللغوي حركة "قصدية" و "واعية" بامتياز، ولأجل ذلك أن يقال إنها تُمثل بالنسبة إلى التخطيط اللغوي، بعداً نظريا وعمقاً استراتيجياً بالمعنى السياسي الدقيق للعبارة.

يمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة توجهات:

أ. سياسة التجنيس اللغوي للمجتمع": وذلك بالاعتراف بلغة رسمية، ومحاصرة مظاهر التنوع اللغوي والثقافي ضمن الحدود الاجتماعية والعرقية الضيقة، وعدم السماح لهذا التنوع باحتلال الخطوط الأمامية للمشهد الرسمي العام.

ب. سياسية التعددية اللغوية والثقافية: التي تقوم على منح اللغات الكبرى الأساسية في المجتمع وضعاً قانونياً منساوياً.

ج. سياسة حصر التعدد اللغوي في لغتين رسميتين.

المحور الثاني: واقع السياسة اللغوية في الجزائر:

يقول الباحث "فلوريان كولماس" (إن صياغة سياسة لغوية رشيدة في دولة متعددة اللغة هي في ذاتها مسالة اقتصادية ويجب أن تكون لها أسبقية عظيمة مثلها مثل المسائل الاقتصادية الأخرى). (كولماس، 2001)، وهو قول نفهم منه أن رسم سياسة لغوية حكيمة في بلد من البلدان، هو من صميم السياسة الاقتصادية للبلد-أي بلد- لما له من أثر بارز على تنمية الوطن، ، والمواطنين اقتصاديا واجتماعيا، وذلك راجع لأسباب عدة منها التحكم المهاري الذي يجب أن يمتلكه المتعلمون والذي يمكنهم من الحصول على الوظائف الاقتصادية، والاجتماعية في مجتمعاتهم، ومن ثم النهوض باقتصاديات بلدانهم،هذه المهارات التي يخفق الكثير من الناس المتعلمين في تحصيلها، أو بتعبير آخر تخفق السياسة اللغوية المتبعة في تبليغ المهارات اللغوية للمتعلمين، إن أسباب هذه الإخفاقات لا تعود إلى طرائق التعليم ومناهجه أو إلى افتقار النصوص بقدر ما تعود إلى السياسة اللغوية المتبعة في البلد، وهو ما نراه ينطبق على السياسة اللغوية المتبعة في بلدنا وفي بعض البلدان العربية، إذ نعتقد أن منظومتنا التربوية لا ينقصها طرائق التعليم الناجعة.

مثلت مسألة اللغة والتشريع المتعلق بها، محور نقاشات كثيرة منذ الاستقلال، بين التعريب والازدواجية والثنائية والتعدد اللغوي، نظرا للعلاقة بين اللغة والسياسة التي تطرح إشكاليات تتجاوز حدود هذا البحث. حيث لعب التخطيط اللغوي، دورا هاما في بناء المجتمعات الأوربية، من أجل ذلك رافق عملية البناء الوطني، عملية واسعة لانشاء الهوية الوطنية وترميمها والترويج لها، عن طريق ايجاد الآلية الشرعية التي تبرر هذا الاختيار أو غيره. بهدف الحفاظ على جميع مكونات الهوية الوطنية. (william, 1988)

رفض الخطاب السياسي القومي، التعددية اللغوية، وأعطى الهيمنة المطلقة للغة العربية، من منطلق "لا يمكن تصور القومية الجزائرية دون اللغة العربية والاسلام"، تعكس الانتماء الحضاري والديني للجزائر. تبررها

الرغبة في الاستعادة الكاملة للسيادة الوطنية. هذا ما تم تأكيده في الدستور الأول للجمهورية الجزائرية المستقلة لسنة 1963. باعتباره الهيكل الوطني للشرعية والهوية (رقية).

لقد أدى فرض هذا الاختيار إلى إثارة حفيظة العديد من الأطراف التي شعرت بالتهميش. في ظل هذه الاديولوجية القومية، التي تكرس اللغة العربية على حساب اللغات المحلية الأخرى، خاصة اللغة الأمازيغية البربرية بمختلف لغاتها، ما خلق شعورا بانعدام الأمن اللغوي، ناتج عن تخطيط لغوي أدى إلى تغيير تلقائي في الهوية بهدف الذوبان في هوية واحدة.

تنظيم التعدد اللغوي في الجزائر، يخضع لطابع "جزائري" بعيد عن القوالب التنظيرية المدروسة، التي تؤدي إلى الاعتماد على سياسة لغوية معينة، بناءا على مردودها ووظيفتها وأهدافها، فرغم التوحيد، يتميز الإقليم الجزائري بالتنوع والتعدد، والاختلاف، أدى في النهاية إلى إعادة النظر في السياسة اللغوية، والتوجه إلى تقنين ثنائية اللغة في الدستور الجزائري منذ 2002، بعد سلسلة من الاحتجاجات.

1. سياسة التعريب في الجزائر:

التعريب هو إحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية، وفي الجزائر هو إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية، ميراث المستعمر، مع توسيع نطاق اللغة العربية بمعنى إثرائها بإدخال مصطلحات جديدة عليها. فكان الإطار القانوني الذي فرض استخدام اللغة العربية، أكثر جمودا مقارنة بنظيره في تونس والمغرب.

في هذا الصدد تم اعتماد ترسانة قانونية هامة، تضمنت أزيد من 30 قانونا يتعلق بالتعريب، لكن القليل منها تم تطبيقه بالكامل، حيث انطلقت مبادرة التعريب من قبل الرئيس بنبلة (1962-1965)، عن طريق إصدار المرسوم المؤرخ في ماي سنة 1964. المتعلقة بتعريب الإدارة تبعته مجموعة هامة من النصوص.

ليقوم الرئيس هواري بومدين بإثراء هذه الترسانة بمجموعة أخرى من النصوص القانونية، وبعده الرئيس الشاذلي بن جديد الذي لا يتكلم اللغة الفرنسية، لكن الأمازيغية والعربية، ومعه شهدت عملية التعريب أقصى درجاتها، ثم تفعيلها من خلال النصوص التشريعية. 25

بعد استقالة الشاذلي جاء الرئيس محمد بوضياف الذي عين لجنة من أجل تجميد القانون (رقم 91-05) المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية وبسبب اغتياله، لم تسنح له الفرصة بالتدخل بطرق أخرى في المسألة اللغوية.

علي كافي وقع على مرسومين، اللذين أكدا على تعميم اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية في جميع الغدارات والمؤسسات والجمعيات العمومية. كمبدأ أساسي لا ردع فيه مع تعليق العمل بالقانون (رقم91-05) إلى غاية توفر الشروط اللازمة ولم يبد الشعب أي اعتراض.

في عهد الرئيس زروال (1994-1999) تم اصدار الأمر 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 والقانون رقم 99-05، المؤرخ في أفريل، اللذان عمقا من تفعيل عملية التعريب، كما فرض استخدام اللغة

العربية على الاحزاب السياسية. مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تم اعتماج العديد من النصوص، التي تفعل اللغة العربية، لكن في نفس الوقت تم إدراج اللغة الأمازيغية في الدســـتور وتفعيلها في النظام التعليمي، خاصة في المناطق التي تنتشر فيها استخدام هذه اللغة مثل القبائل والشاوية.

2. اللغات الأجنبية في المدارس العمومية الجزائرية

تعلم اللغات الأجنبية في الجزائر على أبعاد وأسس استراتيجية وطنية شاملة، في إطار متكامل مع اللغة العربية، في إطار ما تفرضه شبكة الاتصالات الدولية، وبناءا على التوجهات العالمية الكبرى في مجال التعليم. وذلك من خلال تبني لغتين أنبيتين هما اللغة الفرنسية والإنجليزية، كما باستطاعة الطالب المتخصص في اللغات الأجنبية الاختيار ما بين لغتين، الاسبانية والألمانية، التي تحدد بناءا على البعد المتوسطي للجزائر.

المحور الثالث: تقييم دور السياسات اللغوية في تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر.

الدولة كأهم فاعل في تنفيذ الســياســات اللغوية، والمسـؤول الأول عن تحقيق الحماية لمواطنيها، ما يفرض بالتالي مسؤولية مؤسساتها وهياكل حكمها في إرساء أسس هذه الحماية.للأفراد والجماعات داخلها (kivin m. cahil, 2004)،

من هذا المنظور، فإن ربط الاعتراف باللغة على اعتبار أنها حق من حقوق الإنسـان المُمثّلة بأساس معياري مُعبّر عنه من خلال هندسـة قانونية قوية، والأمن المجتمعي الذي يتجاوز مجرد كونه فكرة توجيهية، ليعبّر أكثر عن مفهوم تحويلي قادر على الدفع قدما في اتجاه ترجمة هذا الإطار المعياري القانوني، من شــأنه أن يرفع من إمكانية بناء سـياسـات عامة ذات نهج قائم على حقوق الإنسـان، والتي تشـمل جوانب الوقاية والإنتباه للمخاطر وحالات الضـعف، مع الإصـرار على الحقوق المدنية والسياسية؛ لأنها ذات قيمة قصـوى ليس فقط بالنسبة لقيمتها الجوهرية؛ ولكن أيضا لقيمتها الإستراتيجية كوسيلة لاكتساب وحماية الحقوق الأخرى.

تعتبر اللغة أهم مكون للهوية لذلك محاولة اقصـــاء لغة جماعة أو أقلية ينتج عنه معضـــلة أمنية مجتمعية ويتضـــح ذلك من خلال محاولة تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية، بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف (زقاق، 2011)

كما أن للغة دورا حيويا في كل مجتمع كونها رمز للهوية الفردية والاجتماعية والثقافية، و أداة أساسية لتوحيد الأمة فكريا وسـياسـيا، وتعد الوجه الحقيقي لكل تواصـل وطني أو رسـمي بين أفراد المجتمع باعتبارها حافظة للحمة السكان وناطقة بأسمهم. (بلعيد)

على هذا الأساس حرصت الجزائر علـى تحقيـق تعايش بين اللغات المتداولة فوق ترابها، وتعمل على تماهي ظاهرة اللا تجـانس فـي المجتمع وكذا زيادة الوعي بتشابك العلاقات الدولية، لهذا تتوخى اليوم الكثيـر مـن الدول إيجاد حل لهذه المشاكل، عن طريق تخطيط لغوي واع ومحكم، يشـــمل هـــذا التخطيط صياغة وتنفيذ إجراءات رسمية تنظم استعمال اللغات، وتنويعاتها المختلفـة داخل البلد الواحد، ويشمل هذا التخطيط .

- التعدد اللغوي الذي يعزز التعايش بين اللغات، وروح التفاهم والتسامح تجاه الآخر، سواء أعضاء الجماعات اللغوية (الأقليات، أو المجموعات المهمشة)، التي تشعر بالقبول والفهم من قبل الآخر. أما في الإطار الوطني في تتمثل في الحفاظ والدفاع عن البيئة اللغوية والبشـــرية، إلى جانب تحقيق التوازن وتعزيز الأمن في ظل الواقع الوطني.

- كما أنّ الانتقال من الدول المثالية التي تقوم على القومية المتشددة، إلى الأمة المتماسكة حقيقة، يتأسس على احترام مختلف المجموعات اللغوية، وخلق الوعي والحس الوطني للجزائرالذي يظمن تطوير جميع هذه اللغات واستغلالها لما يخدم المصلحة العامة للدولة، لما تُقدمه هذه اللغات من تغلغل في العمق المغاربي والإفريقي من خلال الأمازيغية.

وقد قامت الجزائر برسم سياسة لغوية مكنتها من أعادت الاعتبار للغاتها من خلال الاعتراف القانوني بتعدد روافد هويتها والاهتمام برأسمالها الرمزي من لغات وثقافات وذلك من خلال حمايتها ودسترتها.

ومنه فأن دسترة اللغة الأمازيغية مرحلة مهمة في هيكلية الوضع اللغوي الجزائري وبداية لوضع سياسة لغوية راشـــدة تقوم على توحيد ودمج اللغة الوطنية العربية والأمازيغية وتقويتها مع الاهتمام والانفتاح اكثر على مواكبة تطور اللغات الأجنبية الحية.

الخاتمة:

في الاخير يمكن القول أن الســـياســـة اللغوية لأية دولة تعد جانب مهم في وحدة وبناء التماســـك المجتمعي، وتختلف السياسات اللغوية حسب طبيعة اللغات المنتشرة في المجتمع ويمكن ان تساهم حسب رشادتها في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي أو العكس.

تمثل الازدواجية اللغوية في الواقع اللغوي في الجزائر تحديا كبيرا لأن الخريطة التعبيرية توضـــح بأن درجة اســـتعمال اللغات في الجزائر ليس متماثلاً ، فالواقع الجزائري واقع ثري بين اللغة القومية العربية والأمازيغية واللغة الفرنسية.

يؤطر الدســـتور الســـياســـة اللغوية في الجزائر حيث ينص على رســـمية اللغة العربية إلى جانب اللغة الامازيغية، وهو ما يؤهلهما للقيام بمختلف الوظائف الرســـمية، الإدارية ،التعليمية ، والاقتصـــادية، لاكن الملاحظ هو أنه إلى جانب هذه السياسة الرسمية والمعلنة هناك ارتباك حيال استمرار السياسة اللغوية الاستعمارية من حيث تمكن اللغة الفرنسية.

كما إن التعدي على التعدد اللغوي في الجزائر، بتشـــويهه أو إخفائه وتجاوزه يؤدي إلى رفض الســـلطة وتعميق الشعور بالإقصاء وتوليد المواقف العنيفة، تأصيل الأمازيغية دستوريا كان قرار سياسيا، لكن تفعيلها على الميدان يتطلب مبادرات حقيقية، في الإعلام والإدارات ولدى المجتمع المدني، والإطار التربوي، وضبط أساليب التعريف بها وضمان انتشارها وتطويره علميا وأكاديميا، من خلال تبني أبحاث تسمح بإثراء هذا الفضاء وتؤدي إلى تأكيد الوحدة الوطنية.

قـــائمة المراجع:

- **أولاً - كتب:**

- لويس جان كالفي، السياسيات اللغوية، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي،تر محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006
- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عـــوض م راجعـــة عبـــد الســـلام رضوان، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت سنة 2001 .
- كوبرجونس، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة الاســـود،مجلس الثقافة العام، ليبيا: 2006
- محمد داود، الهوية والتعدد اللغوي والثقافي في الجزائر: واقع ورهانات،المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر :2018.
- ع، القاسي، لغة الطفل العربي، مكتبة لبنان، بيروت 2009

- **ثانيا- المجلات:**

- أوذاينية عمر ، هنّية حسـني، *السـياسـة اللغوية دراسـة نظرية للمفهوم والأهداف*، مجلة علوم الإنسـان والمجتمع، العدد17، ديسمبر2015، ص ص 149-187.
- بوقراس رقية ، *الســـياســـة اللغوية في الجزائر*: واقع وآفاق، مجلة دراســـات حول الجزائر و العالم، العدد06، ص ص45-70
- زقاغ عادل، *المعضـلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصـناعة السـياسـة العامة*، دفاتر السـياسـة والقانون، العدد 5 جوان 2011، ص ص103، 114.
- احمد بناني، الازدواجية اللغوية في الواقع اللغوي الجزائري، مجلة اشكالات العدد 8، ديسمبر 2015 ، ص ص 100-123.
- بوجمعة واعلى، السياسـة اللغوية وتدابير التعدد اللغوي بالمغرب، مجلة الدراسـات والبحوث الانسـانية ، عدد 8، سبتمبر 2018 ، ص ص 93-102.
- بوقراس رقية، السياسـة اللغوية في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة دراسـات حول العالم والجزائر، عدد 6، ص ص45-70
- عمر مهديد ، التوجهات النظرية للسياسات اللغوية - رؤية سيسيولوجية أمنية- ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 15، جويلية 2019، ص ص 153-164.
- صالح بلعيد، اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة العربية العدد 2013،5، ص ص 127-176

- الأطاريح:

- حسني هنية، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري- دراسة تحليلية نقدية للنضام التربوي الجزائري- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017

- **المراجع بالغة الاجنبية:**

- Jean-Wlliam, *Le Pouvoir Politique Et Les Langues Babel*, Léviathan, Paris, 1988, Pp241-247.

- Carla Andrea: «*Community Security: Letters From Bosnia- Atheoretical Analysis And Case Of Bosnia- Herzegovina*», Peace Conflict And Development: *Application To The Its* .Interdisciplinary Journal, Vol-07-July 2005 An

- Kevin M. Cahill, M. D: «*Human Security For All*», New York: Fordham University Press, 2004, P 10**.**

-